جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

1444هـ 2023م

اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على حركة الاقتصاد العراقي خلال المدة(1990-2013)

بحث تخرج مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد لنيل شهادة البكالوريوس في قسم الاقتصاد

اعداد الطالبان
ابوالحسن عماد فاضل
نور الهدى علي خلف

اشراف
م.م شيماء ماهود محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَبَشِّرِ
ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى
مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا
قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ
وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٥

صدق الله العظيم

البقرة (٢٥)

الاهداء

منذ الخليقة وجد الإنسان نفسه على وجه الأرض لا يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين، ونجد بجميع مراحل حياتنا من هم يستحقون منا كل الشكر والتقدير، وأن أولى هؤلاء الأشخاص هم الأبوان، فلهم علي فضل كبير قد يبلغ عنان السماء، فقد كان وجودهم سبب في فلاحي ونجاحي بهذه الدنيا وبالآخرة أيضًا.

الى استاذتنا الطيبة التي ساعدتنا بكل ظروفي

(م.م شيماء ماهود محمد)

أهديكم هذا البحث العلمي المتواضع

الطالبان

ابو الحسن عماد فاضل

نور الهدى علي خلف

جدول المحتويات

الموضوعات	الترقيم
مفهوم السياسة النقدية	٥
اهداف السياسة النقدية	٦
أدوات السياسة النقدية	٧
أنواع السياسة االنقدية	١٠
طبيعة السياسة النقدية ما قبل٢٠٠٣	١١
تطبيق الأدوات الحديثة للسياسة النقدية بعد عام٢٠٠٣	١٢-١٤
أدوات السياسة النقدية الجديدة	١٥
فعالية أدوات السياسة النقدية وتاثيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض التضخم	٢٢-٢٦
الاستنتاجات و التوصيات	٢٨-٢٩
المصادر	٣١-٣٤

المقدمة

يعد الاستقرار الاقتصادي هدف تسعى الحكومة إلى تحقيقه من خلال أدوات السياسة النقدية بهدف للتأثير على الاقتصاد الذي ينعكس بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي، ونظراً لأهمية الدور الذي تمارسه السياسيات الاقتصادية الكلية في التأثير على الإنتاج والتوظيف والاستخدام وعلى اقتصاد البلد بصورة عامة، كان لابد من التعرض إلى العوامل التي تمارس تأثيراً مباشراً على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى التطرق لمختلف الجوانب النظرية وفقاً للمدارس الاقتصادية ، والاعتماد على الأساليب والاختبارات الإحصائية والقياسية لغرض التوصل إلى نتائج عملية من خلال البيانات للسلاسل الزمنية خلال المدة(١٩٩٠-٢٠١٣) في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث

ان عدم الاستقرار الاقتصادي مشكلة اقتصادية تواجهها معظم البلدان النامية ويزداد تأثيرها عندما تتوفر الظروف المناسبة والتي لا يقتصر تأثيرها على عامل من عوامل ومتغيرات السياسة النقدية التي لا تعمل بتناسق فيما بين أدواتها ،لا بل في بعض الاحيان تكون متناقضة مع بعضها بحيث يلغي تأثير بعضها البعض الأخر وتكون المحصلة عدم وجود استقرار اقتصادي وتراجع دور القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية في النشاط الاقتصادي.

الفرضية

تعتمد الدراسة على الفرضية التالية :

عدم وجود تنسيق ومؤامة بين الأدوات النقدية كمتغيرات قائدة في التأثير على الاقتصاد من خلال أدواته، لتلافي الأثار غير المرغوبة التي واجهها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

أهمية الدراسة :

نظراً للآثار الاقتصادية والاجتماعية للركود والانكماش والتراجع في مستوى النشاط الاقتصادي فأن اهمية الدراسة تنبع من خلال التعرف على المتغيرات التي ساهمت في تكوين المشاكل الاقتصادية ،ومعرفة مدى فاعلية الادوات النقدية في الاقتصاد العراقي.

أهداف الدراسة :

يهدف البحث الى :

١-معرفة الإطار النظري لبعض الادوات النقدية والتعرف على أهم السياسات التي نفذتها الحكومات المتعاقبة.
٢-محاولة تقييم مدى فاعلية بعض الادوات النقدية في علاج ومواجهة المشاكل .
٣-التعرف على الأثار التي أفرزتها المشاكل المزمنة في الاقتصاد العراقي.
٤-الخروج بتوصيات قد تسهم في معالجة المشاكل المتأتية بتأثير المتغيرات التي تتضمنها الدراسة.

المبحث الاول

المبحث الاول

السياسة النقدية

المطلب الاول

أولاً : مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية هي انها اي عمل مدروس تقوم به السلطات النقدية من اجل السيطرة على النقد اما بالتوسع او الانكماش من اجل ضمان الاستقرار السعري بشكل اساسي وكذلك الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي (Milton& Qrley ١٩٩٣:٢٤٧).

ويمكن ان نعرفها على انها مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتعلق بتنظيم عملية الاصدار النقدي والرقابة على الائتمان بشكل لا يمكن معها الفصل بين الائتمان والنقد في التأثير الذي تمارسه تلك الاجراءات والتدابير على حركات الاسعار, أما البعض الآخر فيبين ان السيطرة النقدية هي مجموعة من الوسائل التي تقوم بها السلطات النقدية المسيطرة على شؤون النقد والائتمان من اجل إحداث تأثيرات في النقود او وسائل الدفع المتاحة بحيث يتلاءم مع الظروف الاقتصادية من خلال امتصاص السيولة الزائدة. (صالح ومظهر: ٢٠٠٨)

وغالبا ما تسعى السلطة النقدية الى التحكم في حجم المعروض النقدي من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية فيمكن ان يقوم البنك المركزي بتقليل عرض النقود ورفع معدل الفائدة من اجل كبح معدلات التضخم او لرفع سعر الصرف للعملة الوطنية ومن ثم تحفيز الإنفاق الاستثماري وإنعاش النشاط الاقتصادي في البلد. وتحتوي السياسة النقدي على نوعين من القرارات: قرارات تخص تحديد الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها وهو القرار السياسي الاقتصادي الذي يتخذ على مستوى الحكومة كما قد يتخذ على مستوى السلطة النقدية اذا كانت مستقلة وكذلك قرارات تتعلق بوسائل الانتقال السياسة النقدية من اجل بلوغ الهدف وهي قرارات تتخذ على مستوى السلطات النقدية وليس السياسية (حيدر طعمة:٢٠١٢)

ثانياً : أهداف السياسة النقدية

يعد إعداد إستراتيجية متكاملة تحدد الأدوات والأهداف أمراً ضرورياً من اجل بناء سياسة نقدية متكاملة وفعالة وموائمة من اجل تحقيق الأهداف المرجوة. ولكي تكون الإستراتيجية النقدية متكاملة لا بد من ان تحتوي الاتي:

- أهداف تشغيلية
- أهداف وسيطة
- أهداف نهائية

١. الأهداف التشغيلية : ان عدم قدرة البنك المركزي التأثير في الأهداف بشكل مباشر، فانه لابد من استخدام الأهداف التشغيلية التي تتمثل في معدلات النمو لكل من: الأساس النقدي وسعر الصرف ومعدلات الفائدة قصيرة المدى.
٢. الأهداف الوسيطة: ان الأهداف الوسيطة تمثل في التأثير على معدلات الفائدة طويلة الأجل وعرض النقد، حيث ان التحكم بهذين الهدفين يمكن للسلطة النقدية الإسهام في تحقيق الاهداف النهائية وبلوغ التأثير المرغوب وبما يتلاءم مع متطلبات الوضع الاقتصادي.
٣. الأهداف النهائية : ان الأهداف النهائية تتمثل في تحقيق مستوى معين مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي وكذلك المساهمة في تحقيق معدلات نمو مناسبة في جميع القطاعات الاقتصادية. (علي فريد: ٢٠٢٠)

كذلك فان السياسة النقدية تهدف الى استقرار قيمة العملة وكذلك تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وهذه الأهداف الاقتصادية انما هي أهداف مشتركة لجميع المكونات السياسة الاقتصادية مما يقتضي وجوب تحقيق انسجام كامل بين السياسة النقدية وكذلك السياسات الكلية الأخرى مثل السياسة المالية والسياسة التجارية، حيث أن عدم الانسجام والتعاون بين هذه السياسات من شانه ان يؤخر تحقيق الاهداف النهائية للسياسة النقدية. من اجل ايضاح أهمية وجود أهداف تشغيلية ووسيطة، افترض إن البنك المركزي العراقي يهدف إلى تحقيق معدل النمو للناتج الذي يصل إلى حوالي ٥% خلال عام. ومن اجل تحقيق ذلك الهدف يمكن زيادة عرض النقد هدف وسيط) بما مقداره ٤% مثلا. وكذلك زيادة عرض النقود لما يمكن تحقيقها عن طريق معدل نمو الأساس النقدي (هدف تشغيلي) بما يقارب ٣,٥% مثلا, لذلك يتم عادة تنفيذ السياسة النقدية بالتسلسل التالي:

شكل (١) السياسة النقدية : الأهداف والأدوات

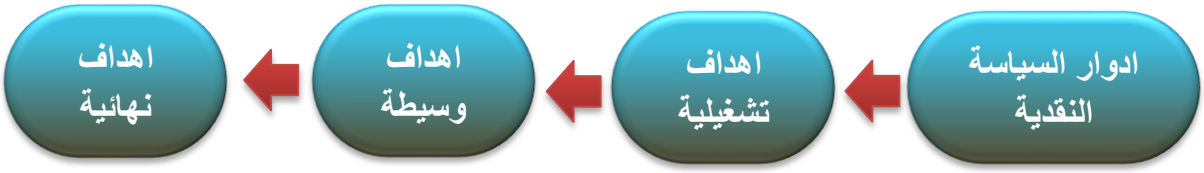

(الحمدي والخلف, ١٩٩٧:٣٧١)

ثالثاً : ادوار السياسة النقدية

تقسم الادوات السياسة النقدية الى نوعين : الأدوات النوعية والادوات الكمية. ومن ابرز الأدوات التقليدية الكمية المؤثرة على عرض النقد هـي:

١. عمليات السوق المفتوحة Open market operations
٢. سعر إعادة الخصم Discount Rate
٣. الاحتياطي القانوني The Reserve Requirement

وفيما يلي شرح لأبرز هذه الأدوات.

١. عمليات السوق المفتوحة

تعتبر عمليات السوق المفتوحة هي احد وسائل البنك المركزي التي تستخدم لتحقيق زيادة أو نقصان في كمية الاحتياطي النقدي في البنوك التجارية والجمهور، وبالتالي إمكانية التأثير في مقدار ما يمكن ان تمنحه هذه البنوك من ائتمان فان البنك المركزي يدخل هذه السوق اما بائعا أو مشتريا لهذه الأوراق المالية الذي يستهدف من ورائها التأثير في كمية الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية وبالتالي يؤثر على خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة من كساد وتضخم. ولذلك تحتفظ البنوك المركزية بقدر مناسب من السندات الحكومية لهذا الغرض وتعد هذه الأداة من أكثر الأدوات فاعلية في الدول المتقدمة التي تملك أسواق مالية متطورة.

٢. سعر إعادة الخصم

احيانا تتطلب معاملات البنوك التجارية الكثير من السيولة النقدية، لذلك تلجأ إلى البنك المركزي من اجل ان تخصم ما بحوزتها من أوراق تجارية وأذونات خزانة حكومية، ولكي تحصل على قيمتها النقدية قبل موعد استحقاقها مقابل خصم نسبة معينة من قيمتها تسمى بسعر إعادة الخصم. كذلك يقوم البنك المركزي العراقي بإقراض مباشر للبنوك التجارية عندما تواجه طلبات بشكل زائد غير متوقعة من

مودعيها على سحب ودائعهم، بحيث تعجز السيولة النقدية لديها عن تلبية هذه الطلبات، مما يؤدي الى اهتزاز ثقة عملائها، لذلك يسارع البنك المركزي في تقديم الدعم والغطاء النقدي لهذه البنوك المتعثرة مقابل سعر فائدة منخفض. وبالتالي يعرف سعر الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي العراقي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية أو مقابل القروض التي يقدمها مباشرة للبنوك التجارية (علي فريد، ٢٠٢٠م).

٣. نسبة الاحتياطي القانوني

تتضمن التشريعات المنظمة لعمل البنوك في معظم الدول، بان يحتفظ كل بنك تجاري بنسبة معينة من الودائع في شكل رصيد لدى البنك المركزي. وهذه النسبة تمثل الحد الأدنى لما يجب الاحتفاظ به مقابل الودائع المصرفية. وكذلك يحتفظ البنك المركزي بسلطة التغيير في هذه النسبة اما رفعا او خفضا وحسب المقتضيات للظروف الاقتصادية ، وذلك من اجل مقدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان وتوسيع الودائع. فان قدرة البنك التجاري على تقديم الائتمان ومنح القروض لا تنحصر فقط بمقدار حجم الودائع النقدية المتحصل عليها، أي عن طريق السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته من قبل عملائه المودعين، وكذلك تتحدد أيضا بالتزام البنك التجاري قانونا بإيداع نسبة من أرصدة وحسابات الاشخاص والمشروعات في الحسابات لدى البنك المركزي. فتغير تلك النسبة سوف يؤثر في قدرة البنك التجاري على توسيع الائتمان, فإذا تبين للبنك المركزي أن ما قدمته البنوك التجارية من ائتمان قد يتجاوز المستوى المرغوب به ، وثم قرر مكافحة البوادر التضخمية الناجمة عن ذلك، فانه سوف يرفع نسبة الاحتياطي القانوني، مما يضطر البنوك التجارية إلى تقليل حجم القروض الممنوحة لعملائها. والعكس صحيح في حالة الركود او الانكماش الاقتصادي , ويمكن القول ان نسبة الاحتياطي القانوني تعد من الادوات الاكثر استخداما من قبل البلدان النامية لعدم وجود أسواق مالية كفؤة في تلك البلدان تمكن البنك المركزي من إتباع سياسة السوق المفتوحة. كما ان هذه الاداة لا ترتبط بسعر الفائدة مباشرة، مما يكسبها ميزة نسبية خاصة حين يرغب البنك المركزي التأثير على هيكل اموال البنوك التجارية دون التأثير في سعر الفائدة.

أما الأدوات النوعية فهي غالبا ما تهدف الى السيطرة على حجم النقد والائتمان في مجالات وقطاعات معينة من الاقتصاد وغالبا ما تستخدم البنوك المركزية سياسة سقوف الائتمان Credit ceilings من اجل الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بمقدار معين ولفترة وجيزة.

هناك ادوات أخرى مثل أداة الإقناع الأدبي والتي تقوم فكرة الإقناع الأدبي على ان للبنك المركزي مكانة هامة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل حيث يعتمد البنك المركزي على هذه الوسيلة في شرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصورة عامة والمصارف التجارية بصورة خاصة واقناعها بالسياسة النقدية المناسبة ، وعلى سبيل المثال قد يحاول البنك المركزي اقناع البنوك التجارية بتمويل قطاعات معينة من الاقتصاد.

ويمكن الإشارة إلى أن هذا التحليل قد لا ينطبق على البلدان النامية وذلك لعديد أسباب أهمها: (د.محمد مظهر , ٢٠٠٨)

أ- اغلب البلدان النامية تتميز بضعف في الأجهزة المصرفية وقلة عددها وصغر في حجمها والتي تتركز في مناطق معينه مع اعتمادها على التمويل القصير الأجل (تمويل تجاري) دون التمويل الطويل الأجل (التمويل الإنتاجي).

ب- تتميز هذه البلدان بأسواق مالية ونقدية ناقصة التنظيم ومحدودة الحجم مما يؤدي الى انعدام فعالية السياسة لسعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة التي تعتمد على أسواق نقدية واسعة.

ت- ان عدم تطور العادات المصرفية لدى الجمهور تطوراً كافياً حيث ان معظم المعاملات التي تتم على أساس الدفع النقدي المباشر ، أي أن في تسوية المعاملات يكون من خلال النقود الورقية وليس بنقود الودائع. وغالبا ما تكون نسبة عرض النقد إلى الدخل المحلي الإجمالي منخفضة عموماً في الدول المتقدمة مقارنه بالدول النامية.

ث- تتميز البنوك التجارية في البلدان النامية باحتفاظها باحتياطيات نقدية كبيرة، بالإضافة الى ان هذه البلدان تتميز بعدم إمكانية التنبؤ بالطلب على الودائع نتيجة لعدم استقرار الأنظمة السياسة والاقتصادية فيها، الأمر الذي يضعف من تدخل البنك المركزي في التأثير على المعروض النقدي وبالتالي ضعف فاعلية السياسة النقدية.

المطلب الثاني

أنواع السياسات النقديّة

ان السياسة النقدية تهدف إلى التحكّم في كميّة الأموال ومصادرها في الدولة، حيث انها تنفذ من قِبل البنك المركزي، أو مجلس العملة، كما ويتمّ تصنيف السياسة النقديّة على أنّها اما ان تكون انكماشيّة او توسعيّة ، وفي ما يأتي شرح لكلّ منها.

١. السياسة النقديّة الانكماشيّة
٢. تهدف السياسة النقديّة الانكماشيّة إلى التقليل او الحد من التضخم عن طريق زيادة أسعار الفائدة و كذلك تقليل عرض النقد في البلاد، الامر الذي يؤدي يؤدّي إلى إبطاء النمو الاقتصاديّ والزيادة في معدلات البطالة، إلّا أنّ ذلك يكون ضروريّاً للحدّ من التضخم الذي يؤدّي إلى رفع تكاليف المعيشة (السويدي ، (٢٠٠٢)

٣. السياسة النقديّة التوسعيّة

ان الهدف الاساسي من السياسة النقديّة التوسعيّة هو زيادة النمو والنشاط الاقتصادي في البلاد، حيث يتمّ استخدامها في بعض الحالات منها حالات الركود الإقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، اذ تقوم هذه السياسة بتخفيض أسعار الفائدة من خلال اتّباع التدابير المختلفة لتوفير المال وتشجيع الإنفاق، كما أنها تزيد من العرض للعملة في الأسواق لتعزيز الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، ممّا يُساعد الشركات والأفراد على الحصول على القروض بأسعار مخفضة لتوسيع الأنشطة الإنتاجيّة، والإنفاق على السلع الاستهلاكيّة الكبيرة (**بني هاني،(٢٠٠٣)**

٤. أدوات السياسة النقديّة

ان البنوك المركزيّة غالبا ما تتبع العديد من الطرق للسيطرة على النقود المعروضة في الدولة، ومن هذه الأساليب الأكثر شيوعاً هي عمليات السوق المفتوحة والتي تؤثّر على أسعار الفائدة في هذه الأسواق، وتتمّ عن طريق شراء أو بيع الأوراق الماليّة الحكوميّة، حيث إنّ شراء الأوراق الماليّة سوف يخلق تدفّقات

نقديّة للبنوك، بالتالي تتمكن من إقراضها للبنوك الأخرى، الامر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة، ويحدث العكس في حال قامت البنوك ببيع الأوراق المالية، كما وتهتم السياسات النقديّة الحديثة باستعمال العديد من الأدوات التي من شأنها مكافحة القضايا الناتجة عن انخفاض أسعار الفائدة، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي

- **التيسير الكمّي:** وتتمّ عن طريق شراء الأصول الماليّة مباشرةً اما من البنوك التجاريّة والمؤسسات الخاصة؛ وذلك لضخ النقد بشكل مباشر في اقتصادها.
- **تواريخ الاستحقاق المعدّلة**: وتتمّ عن طريق تحويل الديون في البنوك المركزيّة من تواريخ استحقاق قصيرة الأجل إلى تواريخ استحقاق طويلة الأجل أو العكس؛ بهدف زيادة أو تقليل كميّة النقد المتاح في الاقتصاد.

طبيعة السياسة النقدية ما قبل ٢٠٠٣

ان مفهوم السياسة النقدية هو التدخل الذي تقوم به السلطات النقدية من اجل التأثير على عرض النقود وتوجيه الائتمان باستعمال وسائل نقدية معينة والهدف الاساسي هو الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والتي تشمل: (غدير ، ٢٠١٢،٤٥).

١ - استقرار مستوى الأسعار: حيث يرتبط مستوى السعر مع الاستقرار الاقتصادي العام والاستقرار في عرض النقود ، وايضا إلى استقرار الأسعار ، يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي.

٢- تحقيق مستوى عالي من الاستخدام: حيث تشغيل الأيدي هدف مهم يساهم في استغلال جميع الموارد البشرية والطبيعية وكذلك إلى الحد من البطالة.

٣- زيادة النمو الاقتصادي: ان الأهداف العامة التي يسعى إليها الجميع من خلال الزيادة في حجم الناتج الإجمالي وكذلك زيادة دخل الأفراد ورفع مستوى المعيشة وزيادة الاستثمار.

٤- ميزان المدفوعات هو المرآة التي توضح الايرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بجميع المعاملات بين الدول والعالم ، ويظهر من خلال حساب الدائن والمدين بالميزانيات العمومية ويظهر القوة في القضية. من الفائض والضعف في حالة وجود عجز. لذلك ، تسعى السياسة النقدية للحفاظ على ميزان المدفوعات.

٥- تطوير وأسواق المال والقطاع المصرفي: تشمل العديد من الوسائل السياسة النقدية لمجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي ، مثل الأدوات الكمية

أو الأدوات غير المباشرة وهي الاحتياطي القانوني ، ، وعمليات السوق المفتوحة ,وسعر الخصم ، والأدوات المحددة والأدوات المباشرة ، وكذلك التميز في أسعار الفائدة ، والإقناع الأدبي واقتراض سلعة أو إنتاج .

فقد كانت السياسة النقدية في تلك الفترة خاضعة لعديد من القرارات للسلطة السياسية وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخاصة بإصدار النقد (السياسة النقدية الرخيصة) والتي كان البنك المركزي يمثل (الرافعة المالية) لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من دون قيود. وبشكل مبالغ مما يؤدي إلى الزيادة السريعة في معدلات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار مع النمو لعرض النقود بشكل ملحوظ ، ويلاحظ أن البيئة الاقتصادية في العراق في تلك الفترة كانت طاردة للاستثمار الاجنبي والمحلي وتطارد الانتاج الحقيقي وتجذب المضاربة بسبب آثار التضخم المفرط ، والاقتصاد العراقي واحد – يعتمدا لتحيز على الصادرات النفطية (غدير ، ٢٠١٢،٤٥).

تطبيق الأدوات الحديثة للسياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣

ان من ابرز ما يتعلق بأداء السياسة النقدية للفترة ما بعد ٢٠٠٣ هو الاستقلال الذي حصل عليه البنك المركزي العراقي وفق قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، ان السياسة النقدية في العراق وفق قانون البنك المركزي الجديد لها دورة نقدية جديدة مختلفة تماما عن التي سبقتها من حيث الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية الأهداف ، من هدف التقليل من التضخم واستقرار الأسعار إلى المحافظة على استقرار النظام النقدي والمالي والوصول إلى اهداف الازدهار الاقتصادي مع التركيز بشكل خاص على تعزيز قيمة الدينار العراقي من اجل ان يصبح (عملة وطنية جذابة) وكذلك ان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو الحد من التضخم المفرط الذي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام وعلى دخل الفرد بشكل خاص . ان الأدوات التي تتبناها السياسة النقدية ، هي الأدوات الكمية غير المباشرة والتي تمثل (الاحتياطي القانوني ، وسعر الخصم ,السوق المفتوح ،) تضاف إلى الأدوات الجديدة المطورة في معالجة التضخم ، نلاحظ أن هناك بعض الأدوات المهمة. القرارات والخطوات التي اتخذها البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، حيث سمح له القانون الجديد بأخذ بعض القرارات ، لا سيما أن البنك المركزي لم يعد يتبع قرارات سياسية أو مالية مما جعله رئيسا للممول السابق للهيئة. عجز

الموازنة العامة للدولة أو ما يسمى بـ (الرافعة المالية) وهذا بحد ذاته نجاح وفرصة ذهبية لصناع القرار الاقتصادي والنقدي(**بني هاني،٢٠٠٣)**).

سيتم مناقشة الأدوات والأهداف المستخدمة لتحقيق النتائج التالية.

أولاً: - الآلات التقليدية

أ- سعر الخصم: -

ان سعر الاسترداد هو من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للسوق النقدي ويعني الفائدة التي يقتطعها البنك المركزي من الأوراق المالية التي تخصمها البنوك التجارية. الحصول على الاحتياطيات النقدية التي نستخدمها لأغراض الائتمان للأفراد والمؤسسات (pailwar، ٢٠١٣,٣٣١).

يعتمد تحديد سعر الوثيقة (الخصم) على العرض والطلب على السيولة في السوق النقدي ، أي الوضع الاقتصادي ، وحاجة الاقتصاد للسيولة من جهة ، والقدرة على الوفاء من جهة أخرى (الدليمي ٥٩ ، ١٩٩٢).

عندما يتم رفع حجم الائتمان عند المستوى المطلوب ، قد تبدأ علامات التضخم النقدي في الظهور. سيقوم البنك المركزي برفع سعر السياسة (الخصم) ، مما يزيد من تكلفة البنوك التجارية على الأموال أو الائتمان أو الاحتياطيات النقدية. ترفع هذه الزيادة سعر الفائدة على القروض مما يمنح البنوك التجارية لعملائها وهذا يؤدي إلى انخفاض في الطلب على الائتمان وبالتالي انخفاض في الإنفاق الكلي مما يساهم في تخفيف الضغط التضخمي إلى حد ما والعكس يحدث في حالة الركود (سمحان وآخرون ، ٢٥٩,٢٠١١).

في ظل عدم تطور السوق النقدي في العراق ، لا يمكن الاعتماد على سعر السياسة لاعطاء تصور للسياسة النقدية للبنك المركزي ، لذلك يقوم البنك المركزي بالتركيز على اسعار الفائدة بين البنوك. من خلال تحديد سعر الفائدة التأشيري المسمى (بسعر البنك) والبنوك الحرية الكاملة في تحديد الأسعار الفائدة في التعامل مع بعضها البعض ، وبموجبها يتم تحديد الأسعار في السوق الأولية والثانوية بالإضافة إلى معدلات الفائدة على القروض الممنوحة من خلال وظيفة الملاذ الأخير للإقراض وأسعار الفائدة على الودائع الاستثمارية لليلة واحدة. يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيق الاستقرار في السوق النقدية للبنك من خلال الحفاظ

على مستويات السيولة المصرفية متماشية مع هذا السعر (البنك المركزي ، ٩,٢٠٠).

ب- عمليات السوق المفتوحة: -

عمليات السوق المفتوحة تعني أن البنك المركزي يشتري أو يبيع أذون الخزانة. السندات والأوراق المالية الحكومية بشكل عام ، قصيرة أو طويلة الأجل ، إما بشكل مباشر أو من خلال سوق المال من خلال التعامل مع البنوك والأفراد والشركات(البنك المركزي ، ٩,٢٠٠).

تعتبر عمليات السوق المفتوحة أداة مهمة للبنك المركزي لتحقيق أهدافه بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي من خلالها يمكن للبنك المركزي التأثير على السيولة المصرفية الزائدة والتأثير على أسعار الفائدة قصيرة الأجل في سوق المال من خلال الإدارة السليمة للسيولة من خلال البيع والشراء. الأوراق المالية (الفورية والآجلة) للأوراق المالية للديون الصادرة عنه أو من قبل الحكومة ، شريطة بيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية وكذلك الشراء والبيع المباشر والفوري للعملات الأجنبية. على الرغم من أهمية هذه الأداة ، إلا أن البنك المركزي لم يمارسها بمفهومها التقليدي منذ إنشائها منذ البداية حتى عام ٢٠٠٤ ، حيث أدت العمليات التي مارستها خلال تلك الفترة إلى تقييد بيع تحويلات الخزينة والسندات الحكومية في السوق الأولية فقط. وقد ساعد البنك المركزي في خلق اتجاه جديد في ممارسة هذه الأداة. تجيز المادة ٢٨ للبنك المركزي إجراء عمليات السوق المفتوحة مع البنوك التجارية المرخصة من قبله بموجب قانون البنوك أو مع الوسطاء الماليين الحاصلين على الترخيص المناسب (Thawini، ١٢٤، ٢٠٠٥).

تتجلى أهمية هذه الأداة من خلال تأثيرها على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية. في حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في التعامل مع الركود ، يتدخل البنك المركزي في سوق المال لشراء بعض السندات والأوراق المالية من الأفراد أو المؤسسات أو البنوك التجارية. سيؤدي ذلك إلى زيادة الاحتياطيات النقدية في البنوك التجارية وزيادة قدرتها على منح الائتمان ، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة إجمالي الإنفاق ، على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع المستوى. للنشاط الاقتصادي وظهور التضخم وارتفاع الأسعار ,كما قلنا ، يدخل البنك المركزي هذا السوق كمشتري أو مشتري للأوراق المالية الحكومية ، بهدف التأثير على عدد الاحتياطيات النقدية

الفائضة في البنوك التجارية مما يؤثر على إنشاء الائتمان وفقًا للظروف الاقتصادية(الشامية ، ٣٣٠,٢٠١٣).

ت- متطلبات الاحتياطي القانوني: -

تحتفظ البنوك بنسبة معينة من ودائعها على شكل أصول نقدية تهدف إلى توفير حد أدنى من السيولة للبنك , وحد أدنى من الضمانات للمودعين لدى البنك المركزي والبنك المركزي يتحكم في قدرة البنوك التجارية على إنشاء الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة (غدير ، ٤٨،٢٠١٢).

إذا أراد البنك المركزي زيادة المعروض النقدي من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني والعكس إذا كان البنك المركزي يريد تقليل المعروض النقدي عن طريق تقليل قدرة البنوك التجارية لمنح الائتمان ، فإن البنك المركزي في هذه الحالة سيرفع نسبة الاحتياطي الوضع القانوني.

ووفقاً لهذه التوجيهات الجديدة ، تم توجيه متطلبات الاحتياطي القانوني لجميع أنواع الودائع بعد أن اختلفت نسب تلك المتطلبات حسب نوع الإيداع وطبيعة البنوك. حدد البنك المركزي نسبة (٢٥٪) من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني منذ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ ، (٥٪) في خزائن البنك كأصل نقدي ، وإلا فإن الفائدة الجزائية هي تُفرض على البنوك بما يعادل الفائدة على الائتمان الأولي زائد ٥٪ ، وتمثل هذه الميزة الجزائية الفرق بين المعلومات الصحيحة والمظللة في حالة عدم تطابق مؤشرات الاحتياطي القانوني مع الودائع ((الشبيبي ، ٣٥،٢٠٠٧)

ثانياً: - أدوات السياسة النقدية الجديدة-

أ - التشريع القانوني الجديد للسياسة النقدية:

يعتبر إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ الخطوة الأولى الجديدة التي أعطت البنك المركزي استقلالية تامة في جهوده لتحقيق أهدافه في المرحلة الجديدة والتي تمثلت في معالجة التضخم والسيطرة على التضخم المالي. مستويات السيولة والحفاظ على استقرار سعر الصرف والمساهمة في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي بدلاً من العمل على استقرار النظام المصرفي. وهذه الأهداف مجتمعة ، في حال تحقيقها ، ستؤدي إلى بناء دعائم قوية للاستقرار الاقتصادي ومباني مناسبة لمناخ الاستثمار المنشود ، بالإضافة إلى تعميق السوق المالية وتعزيز وسائل الوساطة وتمكينها من الاندماج في النظام المالي العالمي

(صالح ، ١٣٩,٢٠١٢).والخطوة الثانية هي إصدار قانون البنوك رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ الذي تحولت بموجبه الأدوات الرقابية للبنك المركزي من سلطة مقيدة لعمل البنوك إلى قوة رقابية على عمل البنوك ، والتي أصبحت يوفر البيئة المناسبة لعمل القطاع المالي دون أي قيود تحد من تحركاته وأنشطته(صالح ، ١٤٠,٢٠١٢).وقد أدى هذا التغيير إلى إلغاء خطط الائتمان وتحديد الفائدة المناسبة بطريقة حرة وتنافسية يفرضها الوضع الاقتصادي الجديد. إنها مناسبة لإشارات السوق وإشارات الأسعار ، حيث أصبحت السياسة النقدية عاملة وهناك ارتباط بين إجراء السياسة النقدية والهيئة العامة للبنك المركزي (صالح ، ١٤٠,٢٠١٢).

المبحث الثاني

المبحث الثاني

فاعلية أدوات السياسة النقدية وتأثيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض التضخم

يهدف البحث الى قياس اثر المتغيرات المستقلة (سعر الصرف, الودائع الجارية, النفقات الفعلية ,الواردات , الصادرات , الاستثمار) على التضخم حيث تم صياغة النموذج الرياضي لدراسة تاثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع(التضخم) .

تتمثل البيانات للدراسة ببيانات كمية والتي تصف متغيرات الدراسة بين المتغير التابع والمتغير المستقل على النحو الاتي خلال الفترة الزمنية التي تقع ما بين (٢٠٠٤-٢٠٢٠)والجدول الاتي يبين البيانات التي تم اعتمادها في موضوع الدراسة

جدول (١) يبين البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة بالمليار

السنوات	سعر الصرف بالمليار	الودائع الجارية بالمليار	النفقات الفعلية بالمليار	الايرادات الفعلية بالمليار	الصادرات بالمليار	الواردات بالمليار	الاستثمار بالمليار	التضخم بالمليار
٢٠٠٤	١٤٤٤,٤٠	٧٠٥١,٤٩	٦٥٤٦,٦٦	٩٧٩٦,٣٣	٢٢٨٣٩,١١	٣١٠١٢,٩٢	٧٤٢٢,٩٧	٠,٧٩
٢٠٠٥	١٤٧٠,٨٢	٧٦٨٠,١٢	١٦١٨٢,١١	٢٢٣٦٠,٩٨	٢٢٣٠٤,٠٧	٤٣٠٦٩,٣٢	١٣٢٩٦,٤٠	١٤,١١
٢٠٠٦	١٤٨٨,٣٩	١١٩٠١,١٢	٢٧٤١٥,٧٧	٢٧١٥٣,٤٧	٢٨٢٥٣,٧٦	٤١٦٧٥,٨٤	١٩٧٥٠,٥١	١٩,٣١
٢٠٠٧	١٣٠٧,٦٧	١٩٨٣٨,٦٧	١٦٥٦٩,٨٩	٢٤٩٣٣,٥٦	٣٢١٧٧,٣٢	٢٩٥٣٠,٩٧	٩٨٤٢,٩٨	١١,١٧
٢٠٠٨	١٢٢٧,٥٦	٢٧٨٠٢,١٢	٢٦٤٦٥,٧٠	٥٣٢١٦,٥٧	٦١٣٥٧,٠٢	٤٢٧٠٧,٣٠	٢٠٩٩٤,٧٣	٣,١٠
٢٠٠٩	١١٨٠,٢٦	٣٠٥٣٩,٠٦	٢٥٠٢٤,٥٠	٢١٣٢٣,٠١	٤٦٩٧٨,٩٩	٥١١٢٧,٧٦	١٦٨٨٧,٩٢	-٩٩,٥٣
٢٠١٠	١١٨٦,٥٥	٣٧٣٠١,٨٧	٣٨٤٩٩,٩٥	٤١٥٠٥,٩٤	٤١٧٨٣,٣٢	٥٣٧٥٨,٠٥	١٩٨٩٣,٣٧	-٠,٣٥
٢٠١١	١١٨٦,٣٦	٤٦٤٩٣,٧١	٤٢٣٠٩,٥٨	٣٢٧٦١,٣٧	٦٩٩١٥,٢٠	٥٦٨٨٧,٢٠	٣٢٧٦١,٣٧	١,٨٥
٢٠١٢	١٢٢٧,٥١	٤٩٤٢٣,٦٣	٤٥٩٨٦,٨١	٣٠٦٤٩,٧٧	٩١٩١٣,٩٥	٧٠١٩٩,١٤	٣٠٦٤٩,٧٧	٣,٠٩
٢٠١٣	١٢٣٦,٥٥	٥٣٥٢٩,٩٤	٥٥٠٦٧,٩٧	٤٨٣٩٣,٧٦	٩١٥٦٦,٤٥	٧٥٢٦٩,٩٩	٥٦٨٠٦,١٠	٠,٨٨
٢٠١٤	١٢١٩,٣٩	٥٨٣٣٥,٨٧	٤٢٣٤٢,١٢	٥٦٨٠٦.١٠	٩١٤٩٥,١٩	٨٠٠١٧,٩٧	٥٥٥٥٥,٦٠	٠,٩٢
٢٠١٥	١٢٤٠,٩٨	٤٩٤٣١,٩٠	٣٦٣٠٢,٧٧	٥٥٥٥٥,٦٠	٦٣١٠٩,٣٤	٧٤٩٦١,٧٢	٣٤٤٠٣,٢٠	-٢٩,٤١
٢٠١٦	١٢٤٢,٩٨	٤٥٠٠٨,٦٦	٣٧٦٥٨,٤١	٣٤٤٠٣,٢٠	٤٠٢١١,٧٧	٥٥٣٥٨,٣٥	٢٨٩٨٢,٢١	٠,٤٥
٢٠١٧	١٢٧١,٧٧	٤٦٢١٣,٤٥	٤٣٤٣٩,١٣	٢٨٩٨٢,٢١	٤٨٠٣٦,٥٥	٥٣٩٣٦,٨٩	٣٦٠٠٥,٠٦	٠,٢٦
٢٠١٨	١٢٣١,١١	٥٢٤٧٠,٧٩	٤١٧٣٩,٩٨	٣٦٠٠٥,٠٦	٧٧٦١١,٣٨	٦١٧٧٤,١٨	٣٩٥٠٦,٩٧	-٠,٤١
٢٠١٩	١١٩٦,٤١	٥٩٣٩٩,٩٨	٥٨٣٥٧,٢٦	٣٩٥٠٦,٩٧	٨٩٩٧٦,٧٩	٨٠٧٢٣,٩٢	٥٦٨٠٦,١٠	-٠,٢٢
٢٠٢٠	١٢٠٠,٥٣	٥٧٥٥١,٣٥	٥٤٣٥٢,٨٤	٣٢٩٦٧,٣١	٥٧٧٩٠,١٨	٨٦٠٨٩,١٦	٣٢٩٦٧,٣١	٠,٧٦

البنك المركزي بالاعتماد على النشرة السنوية للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

ويمكن صياغة النموذج الاحصائي للمتغيرات بالمعادلة الاتية :

$$y_{ij} = B_0 + B_1 + B_2 + B_3 + B_4 + B_5 + B_6 + B_7$$

كما ان الجدول(٢) يبين المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع .

جدول رقم (٢) يبين وصف لمتغيرات الدراسة

المتغير	وصف المتغير
y	معدل التضخم
$x_{١}$	سعر الصرف
$x_{٢}$	الودائع الجارية
$x_{٣}$	النفقات الفعلية
$x_{٤}$	الايرادات الفعلية
$x_{٥}$	الواردات
$x_{٦}$	الصادرات
$x_{٧}$	الاستثمار

بعد تناول الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية القديمة والحديثة في مواجهة تحدي مكافحة التضخم والاستقرار المالي ، لا بد من قياس مدى نجاح أو فشل تنفيذ السياسة النقدية الجديدة وفق المؤشرات التالية بعد تسليط الضوء على اهم التعريفات لهذه المؤشرات :

١- **التضخم**: - هو مؤشر أسعار المستهلك يدل على التغير في مستوى العام للأسعار ويمكن الحصول عليه من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمستوى الرفاهية للفرد ومستوى المعيشة ، أن التضخم ليس ظاهرة جديدة على الاقتصاد في العراق ، فمنذ التسعينيات شهد فرض الحصار الاقتصادي على العراق مع توقف صادرات النفط العراقي إلى الخارج وتجميد النفط العراقي.

٢- **عرض النقود:** - من خلال المؤشرات النقدية يتضح أن عرض النقود قد زاد بشكل كبير منذ التسعينيات بسبب تمويل الأنفاق العسكريةو المدنية واستخدام السلطات النقدية سياسة النقد الرخيص ، والدور لاسعار الفائدة. تم تعطيله تقريبًا وذلك بسبب أن أسعار الفائدة الممنوحة على الودائع كانت القيمة الحقيقية السلبية تقاس بالتضخم ، حيث يتم تقليل الحجم

٣- **أسعار الصرف**: - لقد عملت السلطات النقدية على إيجاد سعر صرف متوازن للدينار العراقي في مقابل الدولار وأقرب إلى السعر الحقيقي بعد أن كان سعر الصرف قبل عام ٢٠٠٣ يخضع لنظام سعر الصرف الثابت بما يساوي ٣,٣ دولار للدينار مع ١٣ أسعار صرف متعددة في سوق الصرف متوازية مع الارتفاع السريع للدولارفي مقابل الدينار مع تصاعد الأحداث السياسية بعد ذلك وعدم الاستقرار وقرب الغزو الأمريكي للعراق ارتفع سعر صرف الدولار إلى (١٩٥٧) دينار للعام ٢٠٠٢ وذلك بسبب عدم الثقة في العملة العراقية وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة. و بعد عام ٢٠٠٤ اصدار البنك المركزي الجديد قانونا حول مزادات العملة الاجنبية الذي يهدف الى تحقيق التوازن بين الطلب على الدولار الامريكي وعرض الدولار وكذلك ايجاد سعر صرف جيروسكوبي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي. مما أدى إلى استقرار سعر الصرف واستقرار الأسعار والحد من ظاهرة الدولرة كما هو موضح في الجدول ٣.

- **أسعار الصرف**: ان نجاح السياسة النقدية في الوصل الى الهدف عبر عنصر هام الذي يتمثل بسعر الصرف حيث ساعد وبشكل كبير سعر الصرف باستقرار الدينار العراقي والاشارة الى ان تحقيق اهداف البنك المركزي أيضا باعتماد عنصر سعر الصرف.

٣- الودائع الجارية:هي عبارة عقد بين طرفين من اجل القيام بمجموعة من المعاملات المالية حيث يصبح طرف دائن والأخر مدين و كذلك تعتبر الودائع الجارية هي مصدر أساسي للاموال التي تعمدها كافة المصارف التجارية في أنشطتها المختلفة فهي ركيزة لاموال المصارف والتي تسعى لتطويرها.

٤- النفقات الفعلية:هي عبارة عن نفقات محلية نهائية على الناتج الإجمالي والذي تم تحويلها الى عملة مترابطة تم تقيمها على المستوى بسعر مشترك مع تعادل القوى الشرائية للنفقات و التي بدورها يتم تحولها و تعكس فقط الفروقات بين احجام البلدان.

٥- الايرادات الفعلية: هي بيان تقديري عبارة عن تفصيلات معتمدة تحتوي على الإيرادات العامة والتي يتوقع ان تحصل عليها دولة ما والنفقات العامة والذي يتم الزام انفاقها في خلال سنة مالية قادمة وبذلك يمكن ان تعرف الموازنة بانها برنامج مالي للخطط المالية للدولة.

٦- الاستثمار: ويعني بها شراء أصول بقيمة تسمى أصول الرأسمالية والذي يقوم بشرائها المستثمر وذلك بناء على توقعاتاما ان تكون بارتفاع قيمتها مع مرور الوقت او بالقناعة بانها توفر مصدر جديد للدخل.

لقد اعتمد الباحثان على استخدام اسلوب الاحصائي لغرض وصف متغيرات الدراسة والعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد والتي شملت الوسط الحسابي والانحراف المعياري ,والارتباط, كذلك اسلوب الاحصائي لحساب الانحدار المتعدد والذي يوضح العلاقة الدالية بين متغير معتمد واحد وهو (التضخم) مع مجموعة المتغيرات المستقلة كما يشترط الاختبار ان يكون المتغير قيد الدراسة متغير كمي واستعان الباحثان ببرنامج SPSS في حساب الانحدار المتعدد.

والجدول رقم (٣) يبين اهم المقاييس الاحصائية لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (٣) يبين اهم المقاييس الاحصائية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم N
y	٤,٣٠	٢٦,٤٣	١٧
x_1	١٢٦٨,١٩	١٠٠,٧٥	١٧
x_2	٣٨٨٢١,٩٨	١٨٠١٢,١٦	١٧
x_3	٣٦١٣٣,٠٢	١٤٥٧٧,٢٥	١٧
x_4	٣٥٠٧٧,٧١	١٢٩٤٧,٩٥	١٧
x_5	٥٨١٢٣,٥٦	١٧٤٨٣,٧٩	١٧
x_6	٥٧٤٨٩,٤٣	٢٤٨٠٣.١٥	١٧
x_7	٣٠١٤٨,٩٧	١٥٦٣٠,١٤	١٧

اعداد الباحثان حسب مخرجات البرنامج (SPSS)

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الوسط الحسابي لمعدل التضخم في العراق (٤,٣٠) والانحراف المعياري (٢٦,٤٣) في حين بلغ سعر الصرف (١٢٦٨,١٩) والانحراف المعياري(١٠٠,٧٥) وبلغ الودائع الجارية (٣٨٨٢١,٩٨)والانحراف المعياري لها (١٨٠١٢,١) وبلغت النفقات الفعلية بوسط حسابي (٣٥٠٧٧,٧١) وانحراف معياري (١٢٩٤٧,٩) وبلغت الواردات بوسط (٥٨١٢٣,٥)وانحراف معياري (١٧٤٨٣,٧٩) وبلغت الصادرات بوسط حساب (٥٧٤٨٩,٤٣) وانحراف

معياري (٢٤٨٠٣,١٥) واخيرا بلغ الاستثمار بوسط حسابي (٣٠١٤٨,٩٧)وانحرف معياري (١٥٦٣٠,١).

جدول رقم(٤)يبين نموذج الانحدار لمتغيرات قيد الدراسة

متغيرات الدراسة	متغيرات الدراسة Coefficients	الخطأ المعياري SE	اختبار t	Sig	F-statistic	R-square
x_1	.٤٢٨	.١٣١	٣.٢٦٥	.٠١٠	٢,٤٤٧	.٦٥٦
x_2	.٠٠٢	.٠٠١	١,٥٣٩	.٠١٠		
x_3	.٠٠٢	.٠٠١	١,٩٧٣	.١٥٨		
x_4	.٠٠١	.٠٠١	١,٨٣٠	.٠٨٠		
x_5	-.٠٠٢-	.٠٠١	-٢,٣٢٧-	.١٠١		
x_6	.٠٠٠	.٠٠٠	.٨٩٥	.٠٤٥		
x_7	-.٠٠٢-	.٠٠١	-١,٤٤٨-	.٣٩٤		

معنوي عند مستوى دلالة ٠,٠٠١ومستوى ٠,٠٠٥

يتضح لنا من الجدول (٤) ان قيمة معامل التحديد للنموذج (٠,٦٥٦.)وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (٦٥,٦%) من التغييرات (التأثير) في المتغير التابع (التضخم).

كما نلاحظ وجود تأثير سلبي ذو دلالة احصائية للواردات حيث بلغت (٠٠٢.-) وهذا يعني استجابة معدل التضخم الى متغير الواردات استجابة عكسية .وكذلك الحال بالنسبة الى تأثير المتغير المستقل الاستثمار الذي لغت معامل الانحدار له (-٠٠٢.) وذا يدل على وجود تاثير سلبي على المتغير التابع. أي ان التغير في معدل الواردات يؤدي الى تغير معدل التضخم بالانخفاض كذلك الامر بالنسبة الى التغير في الاستثمار . وبصورة عامة فان نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية عند المستوى (٠,٠١) حيث بلغت قيمة الاختبار(F= ٢,٤٤٧) باحتمال ٠,٠٠وهذا يشير الى جودة النموذج المقدر.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

١-بينت الدراسة الى وجود تأثير سلبي ذو دلالة احصائية للواردات على معدلات التضخم , وهذا يعني التأثير العكسي للواردات على معدل التضخم في العراق خلال فتره الدراسة من ٢٠٢٠ -٢٠٠٤

٢-بينت الدراسة الى وجود تأثير سلبي ذو دلالة احصائية للمتغير المستقل الاستثمار على معدلات التضخم , وهذا يعني التأثير العكسي للاستثمار على معدل التضخم في العراق خلال فتره الدراسة من ٢٠٢٠ -٢٠٠٤

٣-يواجه العراق في الوقت الحالي تحديات كبيره من الناحية الاقتصادية خاصة بعد الازمات السياسية والاحداث الارهابية بالإضافة الى الازمات الصحية .

٤-بينت الدراسة الى ان الحكومة العراقية قد اتخذت سياسات نقدية ف من اجل التأثير على المتغيرات النقدية حيث استطاعت من السيطرة على تقلب اسعار الصرف في العراق الابقاء على اخفاض معدلات التضخم في العراق ضمن الحدود المسموحة عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية .

٥- السياسة النقدية أوضحت ان تحيق الاستقرار للنظام المالي أي انة تعزيز قدرة الوساطة المالية بين وحدات العجز و الفائض وبتخفيض مستوى الانتشار بين فائدتين الدئن و المدين الي تكون بازدياد مستمر عن٨ نقاط.

ب- التوصيات

١. ضرورة فصل أبعاد السياسة النقدية عن أهدافها السياسية.

٢. العمل الدائم على تحفيز الانتاج في العراق من اجل تلافي التوقعات بانخفاض النمو الاقتصادي عن طريق الاستعانة بسياسة مالية توسعية وكذلك تبني سياسة نقدية توسعية من اجل بقاء معدلات التضخم النقدي ضمن الحدود المسموحة .

٣. من الضروري التكامل والاتفاق بين السياسة النقدية والسياسات الجزئية الأخرى ، مثل السياسة المالية والسياسة التجارية.

٤. تفعيل وتفعيل سوق الأوراق المالية العراقي من خلال البنك المركزي لطرح الحوالات والسندات.

٥. تفعيل عمل البنوك الخاصة لتوظيف فائض السيولة في توفير الائتمان وزيادة مساهمتها في تنمية القطاعات الاقتصادية والمشروعات الخاصة التي تعاني من تدني حجم تكوين رأس المال.

٦. تنشيط عمل البنوك المتخصصة (زراعي ، صناعي ، عقاري) لتسريع عملية النمو والتنمية ، وهو هدف حيوي للجهات النقدية والاقتصادية.

المصادر

المصادر

١- السيد علي، عبد المنعم (١٩٩٩) اقتصاديات النقود والمصارف ، الاكاديمية للنشر، الاردن.

٢- بني هاني، حسين (٢٠٠٣) اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي ، الاردن.

٣- عبد الله، عقيل جاسم (١٩٩٤) النقود والمصارف ، الجامعه المفتوحة ، ليبيا

٤- السويدي ، سيف سعيد (٢٠٠٢) النقود والبنوك ، جامعة قطر ، قطر.

٥- السيد علي، عبد المنعم والعيسى، نزار سعد الدين (٢٠٠٤) النقود والمصارف، والاسواق

٦- المالية ، دار حامد ، الاردن.

٧- حبيب ، مطانيوس (٢٠٠٧) الوجيز في الاقتصاد السياسي ، جامعة دمشق ، سوريا .

٨- الزامل، يوسف بن عبد الله واخرون ،(٢٠٠١)، النقود والبنوك والأسواق المالية : وجهة نظر شمولية، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض.

٩- الوزني، خالد واصف والرفاعي، احمد حسين (٢٠٠٢) مبادي الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، الاردن.

١٠- الحميدي، عبد الرحمن والخلف، عبد الرحمن، النقود والبنوك والأسواق المالية، دار

١١- الشمري، باسم خميس عبيد (٢٠٠٨) فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.

١٢- حسن، باسم عبد الهادي (٢٠٠٨) السياسة النقدية في العراق وإصلاحاتها

وتحدياتها الجديدة ، الهيئة الوطنية للاستثمار الدائرة الاقتصادية ، بغداد بحث منشور على الشبكة المعلوماتية وعلى الرابط الاتي : www.investprom.goviq/English/study/basem.doc

١٣- الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض ١٩٩٧،ص٣٧١. ١٠. الرفيعي، افتخار محمد (٢٠٠٧) السيولة العامة وفعالية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارة تطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه اقتصاد غير منشورة، جامعة بغداد . العراق

١٤- الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن (٢٠٠٨) التطورات الاقتصادية في العراق، التقرير الاقتصادي الخليجي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، الإمارات العربية المتحدة

١٥- الشبيبي، سنان (٢٠٠٧) ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي ، ابوظبي الامارات العربية المتحدة

١٦- صالح محمد مظهر (٢٠٠٨) السياسة النقدية ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي،

١٧- البنك المركزي العراقي، العراق. ١٦. التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراق ، للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨.

١٨- النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

١٩- عاشور احسان جبر ، قسم السياسة النقدية ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو في العراق للفترة ١٩٩٠-٢٠١١ ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٣.

٢٠- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٠٧.

٢١- البنك المركزي العراقي ، ملخص أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، بيان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٩.

٢٢- الدليمي عوض فاضل ، نقود وبنوك ، الموصل ، ١٩٩٢ ٤-٥- حيت منى جابر ، آليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشارة خاصة لعملة المزاد ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة العراق. المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٦.

٢٣- الخزرجي ثريا وشيرين بارودي ، الابتكارات الحديثة لأنظمة الدفع وفعالية السياسة النقدية ، مع إشارة خاصة إلى تجربة البنك المركزي العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، جامعة كربلاء ، المجلد ٨ ، العدد ٣١ ، ٢٠١٢.

٢٤- الخزرجي ثريا ، السياسة النقدية في العراق ، التراكمات السابقة وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة ، العدد ٢٣ ، ٢٠١٠.

٢٥- ماجد حسين شناوة ، سياسات وآفاق الإصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد ٨ ، ٢٠٠٤.
٢٦- ظهور صالح محمد ، السياسة النقدية للعراق ، بناء استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢.
٢٧- سمحان مروان وآخرون ، مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي الجزئي ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠١١.
٢٨- -الشبيبي سنان ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، ورقة عمل مقدمة إلى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية السورية ، أيلول ٢٠٠٧.
٢٩- شامية أحمد زهير ، أموال وبنوك ، دار زهران ، حلب ، ٢٠١٣.
٣٠- الشمري ميه شبيب ، غالب شاكر ، التطلع إلى مستقبل السياسة النقدية في ضوء انعكاسات التحول الاقتصادي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة واسط ، العدد ١٤ ، ٢٠١٤.
٣١- ثويني فلاح حسن ، الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد. الثالث ، رقم ٨ ، ٢٠٠٥.
٣٢- فين كيشاف بيلوار ، البيئة الاقتصادية للأعمال ، PHI، التعلم ، دلهي ، ٢٠١٣.
٣٣- "السياسة النقدية" ، www.merriam-webster.com ، تم استرجاعه في ٨-١٠-٢٠١٨. تم تحريره.
٣٤- "السياسة النقدية" ، www.investopedia.com ، استرجاع ١٧-١٠-٢٠١٨. تم تحريره.
٣٥- كيمبرلي أماديو (٨-٩-٢٠١٨) ، "شرح السياسة النقدية بما في ذلك أهدافها وأنواعها وأدواتها" ، www.thebalance.com ، تم استرجاعه في ٨-١٠-٢٠١٨. تم تحريره.
٣٦- كيف تعمل السياسة النقدية" ، www.stlouisfed.org ، تم استرجاعه في ٨-١٠-٢٠١٨. تم تحريره.
https://www.spu.edu.sy/downloads/files/١٥٤٩٨١١٣١٧_٤.pdf
٣٧- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وتعرف باسم إسكو/(

https://www.unescwa.org/ar/sd-

٣٨- مقال علمي تحت عنوان (الموازنة العامة للدولة او الميزانية العامة للدولة).
https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=٧&newid=١
٠١٦٥

هيئة السوق المالية.
https://cma.org.sa/Awareness/InvestmentBasics/Pages/Investment.aspx